

**مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة
في استراتيجية التنمية الاقتصادية
لدول مجلس التعاون الخليجي**

د. نبيلة سعيد العمودي



جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية

Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

المقدمة:

رغم الامكانيات والموارد الوفيرة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليج إلا أنها لم تحقق بعد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخير، لتكشف نقاط الضعف في بنية الاقتصاد الخليجي لولا تدخل الصناديق السيادية وإعادة النظر في أولوياتها لكانت تداعيات الأزمة أكبر بكثير مما حدث.

كل ذلك أدى إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في خطط التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد مسار التنمية فيها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة، للارتقاء باقتصادياتها؛ ولتتبوأ مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي. مع العلم أن معظم اقتصاديات تلك الدول يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد في الأساس على سلعة واحدة وهي النفط، والذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

والجدير بالإشارة، هنا، بدأ الاهتمام مؤخراً بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. إذ تؤكد معظم تجارب العديد من دول العالم أن دعم وتشجيع هذه المشروعات قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدول. فقد ساهمت هذه المشروعات في معظم الدول في استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة والحد من ظاهرة البطالة، إضافة لمساهماتها الاجتماعية والمالية والتنموية لاقتصادات هذه الدول الأمر الذي يتطلب أولاً على الواقع الاقتصادي لدول المجلس، ومن ثم التعرف على واقع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودوارها وتوفير كافة السبل لنجاحها وتجاوز التحديات والمعوقات التي تعترضها.

وعلى هذا الأساس، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تغيير من استراتيجياتها التنموية وتبحث عن استراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي؛ لرفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات تحقق مستويات ملائمة للعيش لسكانها. لذا فالبحث يقترح عدد من المرتكزات للتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، لعل أهمها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وينتهي البحث بعرض النتائج والتوصيات التي يمكن لمتخذي القرار الاستفادة منها.

(١) الدراسات السابقة:

تناول الكثير من الدراسات الوضع الاقتصادي للدول العربية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي. وساهمت تلك الدراسات في عرض عدد من الاستراتيجيات والبدائل الممكنة في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية. كما تناولت دراسات عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي دراسات متخصصة في هذا الجانب. وهناك عدد من الدراسات لمراكز البحوث العربية وللمهتمين بقضايا التنمية في الدول العربية. وعقدت ندوات تناولت الموضوع بالتفصيل، ونشرت الكثير من التقارير، كتقارير الدولية والإقليمية التي تعالج قضايا التنمية بشكل عام، وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص.

وما يميز هذا البحث هو محاولته التعرف على مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والمساهمة في تحديد أهم المرتكزات المناسبة لاستراتيجية تنموية متوازنة ومستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي تنسجم وإمكاناتها المادية والبشرية المتاحة من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة التي تحققت لبعض الدول في هذا المجال، وخاصة الدول المتقدمة.

(٢) أهداف البحث :

- تشخيص الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال التركيز على القطاعات الرئيسية.
- بيان مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- تحديد أهم المرتكزات التنموية لإستراتيجية متوازنة ومستدامة.
- إبراز النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها البحث.

(٣) فرضيات البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي لم تحض بعد بالدور المناط لها في استراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها. مما يؤكد على ضرورة البحث عن وسائل للنهوض بالواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون. ويتوقع أن يتمخض عن تحليل مؤشرات الاقتصاد الخليجي أهم المرتكزات التي يجب أن تمثل أولويات لأي خطط إستراتيجية لاحقة لدول المجلس.

(٤) منهجية البحث:

أُعتمد على التحليل الوصفي لتحليل المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون. ولقد توافرت بيانات إحصائية من مصادر دولية ومحلية لثلاث سنوات على الأقل، حتى عام ٢٠١١، وقد تم استخدام الإحصائيات الحديثة ما أمكن ذلك.

(٥) الإطار العام للبحث:

يتضمن البحث العناصر الأساسية التالية:

١. المقدمة وتتضمن:

- بيان مشكلة البحث وأهميته.
- الدراسات السابقة.
- أهداف البحث.

- فرضيات البحث.
- منهجية البحث.

٢. الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

٣. مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات في دول مجلس التعاون الخليجي.

٤. أهم المرتكزات التنموية لاستراتيجية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

٥. النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها البحث.

الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بإمكانيات وموارد طبيعية وبشرية تمكنها من تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية، ترتقي من خلالها إلى مصاف الدول المتقدمة، إلا أن واقع الأمر ليس كذلك؛ لجملة من العوائق الموضوعية والذاتية ذات الصلة بالواقع الراهن، الذي لا ينسجم مع مواردها وإمكاناتها المتاحة. لذا سنستعرض تشخيصاً للواقع الاقتصادي لتلك الدول، يمكننا من الإجابة على الاستفسارات المطروحة قيد الدراسة.

إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تتفاوت كثيراً من حيث مستوى تقدمها، والتنمية البشرية في كل منها، ومن حيث تنوع هياكلها الإنتاجية ومواردها الطبيعية، وصادراتها. فقطاع النفط والغاز، والخدمات تهيمن على مكونات الناتج المحلي الإجمالي فيها، وتعتمد، بدرجة أساسية على استيراد السلع الاستثمارية والاستهلاكية، واستقدام العمالة. وإن كان منها دولاً قطعت شوطاً لا بأس به في تطوير وتنوع هياكلها الإنتاجية، ومصادر دخلها بالاعتماد على التقنية الحديثة إلا أن ذلك لا زال في مراحل الأولى.

وهذه الدراسة تركز على دول مجلس التعاون الخليجي؛ لتجانسها في مستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وهي دول تعتمد على النفط، كما أشرنا سابقاً، كمصدر رئيس للدخل القومي، واستيراد معظم متطلباتها التنموية والمعيشية.

(١) السكان والعمالة:

إن موضوع السكان والعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى مدى العقود الأربع الماضية هو في مقدمة اهتمام الأجهزة المعنية، الرسمية والأهلية. وقد عقدت العديد من المؤتمرات، وأجريت عدد من الدراسات، واتخذت بعض دول المجلس كالبحرين والكويت في ٢٠٠٩ بعض الخطوات لعلاجها، وهو ما يعني أن مرحلة تشخيص المشكلة قد تم استيفاؤها كاملاً. ورغم ذلك لم تستطع دول المجلس تحقيق تقدم لإغلاق هذا الملف، الذي كثر عنه الحديث، دون تحقيق الأهداف المرجوة. والسبب خطأ في أسلوب المعالجة، وغياب الرؤية الإستراتيجية، وتجاهل معطيات الواقع. فتنظيم العمالة الوافدة وتوازن التركيبة السكانية لا يمكن تناوله، بشكل علمي، إلا ضمن إطار استراتيجية اقتصادية واجتماعية متكاملة تجيب على تساؤلات أهمها: الحجم السكاني المطلوب في الدولة، ونقطة التوازن المستهدفة داخل هذا الحجم بين المواطنين والوافدين، والأهداف الاقتصادية، والاعتبارات الأمنية والاجتماعية الواجب الالتزام بها^١.

إن النمو السكاني في دول المجلس يفرض تحدياً نوعياً بالنسبة لمسألة توفير فرص عمل للمواطنين من جهة، وتطوير البنية التحتية لمواكبة النمو السكاني من جهة أخرى. فمنذ عام ١٩٩٠ ارتفع عدد سكان دول المجلس من ٢١.٦ إلى نحو ٢٨.٩ مليون نسمة في ٢٠٠٠، بنسبة ٣٣.٧٪ خلال عشر سنوات، ثم بلغ حوالي ٤٥ مليون نسمة في ٢٠١١، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي ٣٩٪ أيضاً خلال اثني عشرة عاماً.

وتحتضن السعودية حوالي ٦٣.٧٪ من إجمالي السكان تلك الدول عام ٢٠١١، متناسباً مع مساحتها، فضلاً عن أنها أكبر اقتصاد على مستوى دول المنطقة. كما تستحوذ الإمارات على ١٢.٦٪، والكويت على ٨.٦٪، بينما عُمان وقطر والبحرين على ٤.٢٪، ٢.٨٪ من إجمالي السكان دول المجلس على التوالي. وتتميز البحرين باحتضانها أعلى كثافة سكانية في المنطقة، حيث يعيش حوالي ١٦٠٠ شخص في الكيلومتر المربع الواحد، وتعد ضمن قائمة الدول العشر الأولى صاحبة أعلى كثافة سكانية في العالم^٢.

^١ الجريدة الاقتصادية الالكترونية (السعودية)، ٢٥، مايو، ٢٠١٠.

^٢ مجلة الإيكونومست، أبريل، ٢٠١٢.

الجدير ذكره، أن نسبة المواطنين لإجمالي عدد السكان في دول المجلس بلغت في عام ٢٠١١ نحو ٤٢.٥٪، ويمثل الوافدين النسبة المتبقية ٥٧.٥٪، موزعين على دول المجلس^٢، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة للمواطنين من إجمالي عدد السكان توجد في السعودية نحو ٧٣٪، تليها عُمان ٧٠٪، ومن ثم البحرين ٤٨٪، أما بالنسبة للكويت وقطر والإمارات فتبلغ هذه النسبة حوالي ٣١٪، ٢٣٪، ١٠٪ على التوالي.

ويتوقع أن يتزايد عدد السكان دول المجلس نتيجة لتحسن الذي طرأ على مؤشرات التنمية البشرية، أي بمعنى أن ذلك العدد سيرتفع نحو الثلث في غضون العقد القادم. وبالتالي، سيتواصل هذا التحدي في النمو السكاني، وتوازن التركيبة السكانية طالما ظلت أسباب استقطاب العمالة الوافدة على حالها، بل ستزيد في ظل زيادة معدلات التنمية، والتوسع العمراني والنمو الاقتصادي بنسب كبيرة، يقابلها انخفاض القدرة على توفير العمالة الوطنية. وسيظل الوضع كذلك ما لم تلجأ حكومات دول المجلس إلى حلول عملية تخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بهذا الشأن.

ومن جهة أخرى، تقوم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون بدور مهم من خلال مشاركتها في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسد النقص في العمالة الوطنية التي تحتاجها التنمية المتسارعة. وفي المقابل هناك آثار سلبية لهذه العمالة نتيجة لعدم وجود خطط مدروسة ومعايير محددة لاستقطابها.

فقد اعتمدت هذه الدول، طيلة الأربع عقود الماضية، على استقطاب العمالة الوافدة، والتي بلغت نسبتها من إجمالي القوى العاملة، بكل دولة على حده، حتى نهاية عام ٢٠١٠ بنحو ٨١٪ في الإمارات و٧٩٪ في قطر، ونحو ٧٠٪ في الكويت، فضلاً عن ٥٤٪ في البحرين، و٣٠٪ و٢٧٪ في كل من عُمان والسعودية على التوالي^٤.

^٢قاعدة معلومات الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣. وتقارير ونشرات أجهزة وإدارات الإحصاء في

دول مجلس التعاون، ٢٠١٢.

^٤قاعدة المعلومات الإحصائية. الأمانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣.

٢) تحويلات العمالة الوافدة:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر الدول المصدرة للتحويلات المالية، حيث تم تحويل ٤٠.٥٠ مليار دولار سنوياً إلى دول العمالة الوافدة، منها حوالي ٤٠٪ إلى آسيا و ٣٠٪ إلى الشرق الأوسط و ٣٠٪ إلى باقي دول العالم، ولهذه التحويلات دور مهم في اقتصاديات تلك الدول^٥.

وإذا كان حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة خلال المدة (١٩٧٥-١٩٨١) قد ارتفع من حوالي ٢ مليار دولار إلى ٩ مليار دولار، وواصل ارتفاعه إلى نحو ٣٠ مليار دولار خلال المدة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)^٦، وإلى ٤٠ مليار دولار في نهاية ٢٠١٠^٧. وهذه التحويلات أكبر من المعلن إذا حسب حجمها خارج القنوات الرسمية.

٣) البطالة :

ترتب على الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون، ومن ثم قلة إسهام قوة العمل الوطنية الماهرة والمدرية في عملية التنمية لأسباب منها عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الخليجي، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في بعض المهن الفنية والحرفية. كل ذلك أدى إلى بروز ظاهرة البطالة في دول المجلس، وينسب تختلف من دولة لأخرى. فقد بلغ أعلى معدل لها في عام ٢٠١١ في كل من البحرين وعمان حوالي ١٣٪، تليها السعودية بنحو ١١٪، بينما في الإمارات ٢.٤٪، والكويت ٢.٢٪، وأدنى معدل في قطر ٠.٥٪^٨.

لذا تفرض الحقائق المرتبطة بالسكان تحديات على القائمين بالشأن الاقتصادي، فيما يخص توفير فرص عمل للمواطنين في ظل توقع ارتفاع متوسط البطالة في دول المجلس من ٧.٨٪ في ٢٠١٣ إلى ١٠٪ في ٢٠١٥. وبالتالي ضرورة التأكيد على أهمية رفع كفاءة العمالة المحلية بالتدريب؛ للتكيف مع سوق العمل، ومضاعفة الجهود للتكيف

^٥ غرفة تجارة وصناعة الكويت، التقرير الاقتصادي لعامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

^٦ البنك الدولي، وحدة تطوير نظم المدفوعات، ٢٠١٠.

^٧ مكتب العمل الدولي، التقرير السنوي لعام ٢٠١١.

^٨ صندوق النقد الدولي، النشرة الدورية، أبريل، ٢٠١٢.

مع تداعيات النمو السكاني، خاصةً مسألة إيجاد فرص عمل للمواطنين، والتي تشكل تحدياً خاصة في السعودية وعمان والبحرين. علماً أن قوانين العمل الجديدة في البحرين والكويت، قد لاقت صدى واسع على مستوى دول المجلس؛ للترابط الوثيق بين أسواق العمل الخليجي. وقد رحبت المنظمات الدولية وبعض الهيئات المحلية بتلك الخطوة التي جاءت استجابة للتغيرات العالمية في ظروف العولمة، رغم وجود تحفظات وملاحظات من قبل غرف التجارة والصناعة الخليجية، تستحق التوقف عندها لدراستها بعناية.

وتجدر الإشارة، إلى ضرورة تصحيح بعض المفاهيم لمشكلة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص لوضع حلول جذرية لها، منها على سبيل المثال:

إن توظيف الوظائف قد يفهمها البعض أنها الاستغناء عن العمالة الوافدة، وإحلال العمالة الوطنية محلها، مهما كانت مؤهلاتها وخبراتها. وهناك من يختصر المسألة باعتبارها نسب يجب تطبيقها، بغض النظر عن النتائج، وهذا غير صحيح، فقد يؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني في المدى البعيد.

إن حل مشكلة التوظيف في القطاع الخاص تحتاج لوضع سياسات واقعية قابلة للتنفيذ، من ذلك تدوير تحويلات المقيمين في الاقتصاد الوطني من خلال فتح مجالات استثمارية. كما يمثل جذب الأموال المهاجرة رافداً لخلق وظائف كثيرة لمواطني دول المجلس. فجذب هذه الأموال له اثر كبير في فتح مجالات الاستثمار، وزيادة نسبة التوظيف.

ختاماً إن حل مشكلة العمالة الوافدة واجتذاب العمالة الوطنية إلى القطاع الخاص في دول المجلس، مرهون بوجود قطاع خاص قادر على توفير فرص العمل المنتج. أي أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية التنمية وإصلاح المسار الاقتصادي، فالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي كل مترابط في إستراتيجية كاملة، ولا يمكن التعامل مع أهدافه وسياساته وإجراءاته بأسلوب انتقائي مجزأ. وعلى هذا الأساس، فإن في نمو السكان فرصاً اقتصادية لدول المجلس، المطلوب استثمارها عبر تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي لحث العمالة الوافدة على استثمار نسبة من أموالها محلياً.

٤) مساهمة اقتصاديات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي العالمي :

تحظى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية نسبية في الاقتصاد العالمي؛ لما تمتلكه من موارد طبيعية، خاصة قطاعي النفط والغاز، إلى جانب مركزها المالي القوي. وتتوقف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من عام لآخر على عدد من المتغيرات. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي في السنوات ما بعد الأزمة المالية العالمية، إلا أن ترتيب تلك الدول من حيث الناتج المحلي كان متقدماً. فقد احتلت المرتبة الثالثة عشرة بين أهم اقتصاديات دول العالم لعام ٢٠١١، بعد إسبانيا، بناتج إجمالي بلغ نحو ١.٤ تريليون دولار.

ويلاحظ من متابعة بيانات هذا المؤشر^١، أن دول مجلس التعاون تحتل موقع متقدم على الصعيد العالمي، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً على التحسن النسبي لوضع تلك الدول على صعيد النمو الاقتصادي.

٥) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي:

تأثر النشاط الاقتصادي لدول المجلس سلباً خلال عام ٢٠٠٩، لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. وبدأ ذلك جلياً في انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. ورغم هذا التراجع، إلا أن معدل النمو في تلك الدول ظل إيجابياً مقارنة بالنمو السلبي للاقتصاد العالمي لذات الفترة، وفي مجموعة الدول المتقدمة بمعدل سلبي ٣.١٦٪، أما مجموعة دول الاقتصاديات الناشئة والنامية، فقد حققت نمواً بلغ ٢.٣٩٪^١. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس تخطى حاجز التريليون دولار، وتحديداً ١٠٢١ مليار في ٢٠١٠، و١١١٨ مليار دولار في ٢٠١١.

^١ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، سبتمبر، ٢٠١٢.

^١ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل، ٢٠١٢.

ولقد تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس طيلة العقد الماضي، من ٣٤٢.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٨٨.١ مليار دولار في ٢٠٠٨، ثم انخفض في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٦٤.١ مليار دولار، وبنسبة ٢٠.٦٪ عن عام ٢٠٠٨. وتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس من ٠.١٪ للعام ٢٠٠٩ إلى ٤.٤٪ للعام ٢٠١٠.^{١١}

٦) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

شهد قطاع الصناعات الاستخراجية في دول المجلس عام ٢٠١٠، أهمية نسبية مقارنة مع بقية القطاعات، إذ ارتفعت حصته في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) من ٣٤.٢٪ إلى ٥١.٧٪، وذلك نتيجة لنمو قيمته المضافة بالأسعار الجارية بنسبة ٣٨.٥٪، بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة في منتصف عام ٢٠١٠. وفي المقابل تراجعت مساهمة القطاعات الأخرى، رغم ارتفاع معدلات نموها خلال المدة المشار إليها.

وتأتي مساهمة الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية، بنسبة ٩.٥٪ من إجمالي الناتج لدول المجلس في ٢٠١٠، مقابل ١٥.٩٪ في ٢٠٠٤ و ١١.٥٪ في ٢٠٠٦. يليها في الترتيب قطاع الصناعات التحويلية، وبنسبة ٨.٧٪، ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، حسب ما هو موضح في الجدول (١).

أما القطاع النفطي فمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)، فقد شهد نمواً، كما سبق بيانه، إلا أن هذه المساهمة انخفضت في ٢٠١١، إلى أدنى مستوى لها، على مستوى كل دول المجلس، إذ بلغ نحو ٢٧.١٪ مقارنة بـ ٤٩.٤٪ عام ٢٠١٠؛^{١٢} وذلك إلى انخفاض أسعار النفط.

^{١١} التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١.

^{١٢} منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي ٢٠١١. والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر/ ٢٠١١.

جدول رقم (١)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة
(٢٠٠٤ - ٢٠١٠) (القيمة: مليار دولار)

٢٠١٠		٢٠٠٨		٢٠٠٤		القطاعات الاقتصادية
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١.٧	١٨.٨	٢.١	١٥.١	٣.٧	١٢.٨	الزراعة والصيد والغابات
٥١.٧	٥٦٢.٧	٤٧.٩	٣٤٣.٥	٣٤.٢	١١٩.٦	المناجم والمحاجر والنفط
٨.٧	٩٤.٩	٩.٧	٦٩.٤	١٠.٥	٣٦.٨	الصناعات التحويلية
٤.٥	٤٩.٤	٤.٧	٣٣.٥	٥.٩	٢٠.٦	البناء والتشييد
١	١٠.٨	١.١	٨.٢	١.٥	٥.٣	الكهرباء والماء والغاز
٦	٦٥.١	٧	٥٠	٨.٩	٣١	التجارة والمطاعم والفنادق
٤.٤	٤٨.٣	٤.٤	٣١.٤	٥.٥	١٩.١	النقل والاتصالات والتخزين
٥.٢	٥٧.١	٤.٨	٣٤.٤	٣.٩	١٣.٧	المال والتأمين والمصارف
٤.٦	٤٩.٧	٤.٩	٣٤.٩	٦.٨	٢٣.٩	الإسكان
٩.٥	١٠٢.٨	١١.٥	٨٢.٦	١٥.٩	٥٥.٦	الخدمات الحكومية
٢.٤	٢٥.٧	٢	١٤.٢	٣	١٠.٤	الخدمات الأخرى
٩٩.٧	١٠٨٥.٣	١٠٠.٠٠	٧١٧.٢	٩٩.٨	٣٤٨.٨	الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة
.	٢.٨	.	٠.١	٠.٢	٠.٩	صافي الضرائب غير المباشرة
١٠٠	١٠٨٨.١	١٠٠	٧١٧.١	١٠٠	٣٤٩.٧	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي ٢٠١١. والتقارير الاقتصادية العربي الموحد، سبتمبر/ ٢٠١١.

وعلى مستوى الدول الخليجية فرادى، يلاحظ أن السعودية احتلت المرتبة الأولى لأعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت ٣٩.٢٪ من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، تليها عُمان بنسبة ٣٣.٢٪ من ناتجها المحلي، ثم الكويت بنسبة ٢٨.٣٪. أما قطر، والإمارات، والبحرين، فقد شغلن المراتب التالية بنسب مساهمة: ٢٢.٨٪، ٢٠.٨٪، ١٨.١٪ على التوالي^{١٣}.

^{١٣} منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي ٢٠١٠. والتقارير الاقتصادية العربي الموحد، سبتمبر/ ٢٠١١.

(٧) التجارة الخارجية :

يقوم قطاع التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي بدورٍ مهمٍ في خدمة الاقتصاد الوطني، وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقيمة الصادرات تعد رافداً مهماً لتمويل خطط التنمية، وإقامة وتطوير البنية التحتية، وفي حشد الاستثمارات اللازمة لبناء المشاريع الصناعية. كما تقوم الواردات بدورٍ تنمويٍ مهمٍ من حيث توفيرها للسلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية لقطاع الصناعة التحويلية، وعملية التكوين الرأسمالي.

وبالرغم من الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى ركود معدل التجارة العالمية الذي شهد تباطؤاً من ٦.٤% في ٢٠٠٧ إلى ٢.١% في ٢٠٠٨، أما الانكماش الذي شهدته التجارة العالمية بنسبة ١٢.٢% في ٢٠٠٩ فكان غير مسبوق^{١٤}، إلا أن دول مجلس التعاون احتلت مراتب متقدمة في سلم العلاقات التجارية العالمية، فقد شغلت عام ٢٠١١ مرتبة متقدمة على سلم الدول المصدرة للسلع، حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي ٨١١.٢ مليار دولار محققة المرتبة الخامسة عالمياً بعد الصين، وأمريكا، والمانيا، واليابان. كما احتلت المرتبة الخامسة عشرة عالمياً من حيث الاستيراد، حيث بلغ قيمة واردتها نحو ٣٧٩.١ مليار دولار. أما من حيث قيمة التبادل التجاري فقد احتلت دول المجلس المرتبة السابعة عالمياً بإجمالي بلغ ١.٢ تريليون دولار لعام ٢٠١١. وحققت، كذلك، المرتبة الأولى عالمياً من حيث الفائض في الميزان التجاري الذي بلغ لذات العام ٤٣٢.١ مليار دولار^{١٥}.

لقد كان للسياسات الاقتصادية والتجارية التي اتخذها مجلس التعاون بدءاً من منطقة التجارة الحرة في ١٩٨٣، ثم الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣، فالسوق الخليجية المشتركة في ٢٠٠٨، آثاراً كبيرة على تنمية التجارة البينية لدول المجلس، حيث تضاعف حجم التجارة البينية حوالي عشر مرات.

^{١٤} منظمة التجارة العالمية والتقارير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩.

^{١٥} قاعدة المعلومات الإحصائية. الأمانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣.

وفي السنوات الست الأخيرة تضاعف حجم التجارة البينية لدول المجلس حيث ارتفع
 ٣٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٨٥.١ مليار دولار عام ٢٠١١ .

وفيما يتعلق بتطور اتجاهات التجارة الخارجية لدول المجلس، فقد سجلت قيمة
 الصادرات والواردات انخفاضاً إلى كل الشركاء التجاريين بدرجات متفاوتة. أما
 التجارة البينية الخليجية فلم يتجاوز معدلها ٧.٣٪ للصادرات و ٦٪ للواردات البينية،
 وإن بدت قيمتها تزداد من عام لآخر، وهذا يؤكد أهمية تنويع الهياكل الاقتصادية
 لدول المجلس، وحل كافة القضايا التي تحد من زيادة حجم التبادل التجاري البيني .

ولتحقيق مزيداً من الاستقرار الاقتصادي لدول المجلس، فإن هذه الدول بحاجة ماسة
 في إعادة النظر في الاستراتيجية الموحدة للزراعة المستدامة، على وجه الخصوص،
 لتعزيز أمنها الغذائي باتت ضرورية، أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع النمو السكاني
 المضطرد، والتقلبات في أسعار النفط، ومحدودية الموارد المائية ومساحة الأراضي
 الصالحة للزراعة إضافة إلى التداعيات السلبية اللازمة للاقتصاد العالمية.

كل تلك الأسباب، أدت إلى اعتماد إستراتيجية خليجية موحدة من الدول الست
 لتحقيق التكامل الزراعي الأولي والصناعات الغذائية، الذي يراعي ضرورة تشجيع
 القطاع الخاص الخليجي على الدخول في مجال الاستثمار الزراعي المشترك، من خلال
 تحرير عناصر الإنتاج الزراعي والغذائي، والمزايا النسبية على مستوى دول المجلس.
 خاصة بعد قيام السوق الخليجية المشتركة، ووضع إستراتيجية مماثلة مع الدول
 العربية، خاصة الزراعية منها كمصر والسودان وسوريا واليمن، والاتفاق معها على
 تخصيص أراضي للاستثمار الزراعي، تكون ملكيتها وإدارتها وتسويق محاصيلها في
 أيدي الشركات الخليجية، المنشأة لهذا الغرض. والعمل على تأمين الخامات الزراعية
 اللازمة للصناعات الغذائية، خاصة من الدول العربية، بما يسهم في سد الضجوة
 الغذائية التي تعاني منها دول المجلس. إضافة إلى العمل على رفع مستوى وعي
 المستهلك في دول الخليج، بتغيير أنماط الاستهلاك الغذائي، بما يتلاءم مع وضع
 السوق. وإنشاء تكتلات على المستوى الوطني وفي إطار مجلس التعاون للتفاوض مع
 المنتجين الرئيسيين للمواد الغذائية الأساسية.

٨) إنتاج واحتياطيات النفط:

تمتلك دول مجلس التعاون اكبر احتياطي من النفط في العالم، يقدر بنحو ٤٩٧ مليار برميل، أي ما يعادل ٣٣٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي. كما يمتلك ما نسبته ٢١٪ من احتياطي الغاز العالمي. وتأتي بالمرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا باحتياطي قدره ٤١.٨ مليار متر مكعب، مما مكنها من إنتاج ١٦.٢ مليون برميل من النفط يومياً و ٣٠٣.٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال خلال العام ٢٠١١.

ويمثل النفط الخام عصب اقتصاديات دول مجلس التعاون، حيث أنه المصدر الأول للدخل في جميع دول المجلس، دون استثناء. ويقدر إجمالي إنتاج النفط الخام في دول المجلس حوالي ١٦.٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١^{١٦} مقابل ٦.٢ مليون برميل ١٩٨٥، أي ان إنتاج النفط حقق معدل نمو قدره ١٦٥٪ خلال تلك الفترة. ورغم التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في دول المجلس، إلا أن مساهمة النفط والغاز مازالت تمثل ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى مستوى دول المجلس فرادى، نلاحظ ازدياد مستوى الانتاج في عام ٢٠١١ بالنسبة لكل دول المجلس باستثناء قطر التي انخفض فيها الانتاج من ٨٠٧ ألف برميل يومياً عام ٢٠١٠ إلى ٧٣٣ ألف برميل يومياً عام ٢٠١١.

وتشير البيانات أن احتياطي النفط في دول المجلس لم يتغير في عام ٢٠١١. إذ ظل مقدراً بحوالي ٤٩٤.٦٢ مليار برميل. ويمثل هذا بنحو ٧٤٪ من احتياطيات الأوابك، وحوالي ٤٢٪ من الاحتياطي العالمي، البالغ ١١٧٨.٨٤ مليار برميل. إذ السعودية تمتلك أكبر نسبة من إجمالي احتياطي النفط في دول المجلس للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١١)، بلغت ٥٣.٤٪، تليها الكويت بنسبة ٢٠.٥٪، ومن ثم الإمارات بنسبة ١٩.٧٪، وقطر ٥.٥٪.

^{١٦} قاعدة المعلومات الإحصائية. الأمانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣.

٩) إنتاج واحتياطيات الغاز الطبيعي:

ارتفعت كميات الغاز الطبيعي المسوق لدول المجلس من ٢١٩.٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٦، إلى ٢٣٥.٩ مليار في ٢٠٠٧، ثم إلى ٢٥٩ مليار في ٢٠٠٨، وأخيراً إلى ٣٠٣.٥ مليار عام ٢٠١١. وتشكل هذه الكمية حوالي ٦٥٪ من إجمالي إنتاج الأوابك، ونحو ١٠٪ من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي لعام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بتطور إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى دول المجلس خلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١١)، نلاحظ أن هناك زيادة قد طرأت على كميات الإنتاج في كل دول المجلس، بإستثناء الإمارات، والتي انخفض فيها الإنتاج من ٥٠.٣ مليار متر مكعب/ سنة في ٢٠٠٧ إلى ٥٠.٢ مليار عام ٢٠٠٨. أما بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي في دول المجلس، فقد شهد ارتفاعاً خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١١). ووفقاً لأحدث البيانات الاحصائية، فقد بلغ إجمالي احتياطيات الغاز في دول المجلس ٤١.٣ تريليون متر مكعب عام ٢٠١١^{١٧}. هذا ولقد ساهمت دول المجلس بحصة ٨٠٪ من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي لدول الأوابك، ونحو ٢١٪ من الاحتياطي العالمي.

١٠) تطور الصناعات التحويلية في دول المجلس :

إن الصناعة الخليجية تتمتع بمستقبل واعد، للعديد من الميزات التنافسية التي تمتلكها، خاصة على مستوى الصناعات البتروكيماوية، حيث ارتفع حجم الاستثمار الصناعي فيها خلال العقد الماضي إلى ١٥٠ مليار دولار، كما تضاعف عدد المصانع العاملة فيها من ٤٣٨٦ في ١٩٩٠ إلى ١٢٣١٦ عام ٢٠٠٨، مما انعكس بشكل إيجابي على نمو الصادرات الصناعية غير النفطية من نحو ٧ مليار دولار إلى ٨٣ مليار دولار خلال تلك المدة، كما تضاعف حجم القوى العاملة في تلك المصانع بأكثر من ثلاث مرات، ليصل إلى أكثر من ٩٠٠ ألف عامل^{١٨}.

ومن الملاحظ أن عدد المصانع قد زاد من ٩٨٦١ مصنعا في ٢٠٠٥ إلى ١٢٣١٦ مصنعا في ٢٠٠٨، بينما حجم الاستثمارات خلال ذات المدة ارتفع من ١٠٥.٣٩٩ مليار دولار إلى

^{١٧} ذات المرجع السابق.^{١٨} منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير في ١٣، أكتوبر، ٢٠١١.

١٥٠.٠٨٠ مليار دولار، وكذلك الحال بالنسبة للأيدي العاملة فقد أرتفع من ٧٨٦.٧٧٣ إلى ١١٧.٩٧١ عامل^{١٩}.

كل تلك المؤشرات تؤكد أن عام ٢٠٠٨ كان عاماً مميزاً في تعزيز القطاعات الصناعية، إذا قورن بعام ٢٠٠٩. ومع ذلك تظل معايير التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الصناعية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تعاني من خللاً واضحاً في تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا يتطلب مراجعة موضوعية لتلك الإستراتيجية على وجه الخصوص، وتقييم الأهداف والبحث عن معايير لقياس الأداء للاستراتيجية الموحدة.

(١) التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية الخليجية:

يوضح الجدول (٢) أن الصناعات الخليجية في ٢٠١٠، توزعت على ثماني قطاعات، أهمها الصناعات الكيماوية والبلاستيكية التي استأثرت بنسبة ٢٠.٦% من عدد المصانع و٥٤.٩% من حجم الاستثمارات و٧.٢٠% من عدد العاملين. أما الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات، فقد حظيت بنسبة ٢٧% من عدد المصانع و٢٤.٩% من عدد العاملين و٩% فقط من حجم الاستثمارات، وهذا يؤكد أن تكاليف إنشاء الصناعات المعدنية أقل بكثير من تكاليف الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.

هذا ولقد استحوذت المنتجات التعدينية على ١٦.١% من مجمل الصناعات الخليجية من حيث عدد المصانع، وعلى ١٥.٥% من إجمالي العاملين، و١٢.٥% من جملة الاستثمارات. أما صناعات الأغذية والمشروبات فقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة ١٢.٦% من حيث عدد المصانع و١٤.٤% لعدد العاملين، و٧.٦% لحجم الاستثمارات.

^{١٩} منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير في ١٣، أكتوبر، ٢٠١١.

جدول رقم (٢)

التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٠

عدد العاملين		الاستثمار. مليون \$		عدد المصانع		النشاط
%	عدد العاملين	%	حجم الاستثمارات	%	عدد المصانع	
١٤.٢	٥٣٤.١٣٧	٧.٥	٣١٠.١١	١٢.٢	٥٤٨.١	الأغذية والمشروبات والتبغ
١٠.٤	٧٩٢.١٠٠	١.٤	١٦١.٢	٦.٠	٧٣٥	النسيج والملبوسات والجلود
٥.٢	٥١٤.٥٠	٠.٨	٢١٩.١	٧.٨	٩٥٥	الخشب ومنتجاته والأثاث
٥.٤	٩٦١.٥١	٢.٣	٣٩١.٣	٦.٥	٧٩٦	الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٢٠.٣	٠٧١.١٩٧	٥٤.٦	٩٦٩.٨١	٢٠.٦	٥٣٢.٢	المنتجات الكيماوية والبلاستيكية
١٥.٣	١١٣.١٤٨	١٢.٥	٧٣٠.١٨	١٦.١	٩٨٧.١	منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول
٣.٢	٨١٥.٣٠	١١.٤	٠٨٤.١٧	١.٢	١٥٠	الصناعات المعدنية الأساسية
٢٤.٤	٢٤٦.٢٣٧	٩.٠	٥١٩.١٣	٢٧.٠	٣٢٦.٣	الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات
١.٨	١٧.٠٧١	٠.٥	٦٩٧	٢.٣	٢٨٧	صناعات تحويلية أخرى
١٠٠	١١٧.٩٧١	١٠٠	٠٨٠.١٥٠	١٠٠	٣١٦.١٢	المجموع العام

* المصدر: منظمة الاستشارات الصناعية، ٢٠١١.

ومن حيث توزيع المصانع على دول المجلس جاءت الإمارات في المرتبة الأولى بنصيب ٤٥١٠ مصنع، وبنسبة ٣٦.٦% من الإجمالي، واحتلت السعودية المرتبة الثانية، بنصيب ٤٤٣٧ مصنع، وبنسبة ٣٦%. وتوزعت بقية المصانع على دول المجلس الأخرى، بنسبة ٨.٤% لعمان، و ٧.١% للكويت، و ٧% للبحرين، و ٤.٩% لقطر.

أما من حيث توزيع حجم الاستثمارات على المصانع في تلك الدول فتصدر السعودية القائمة بنسبة ٦١.٣% من إجمالي الاستثمارات الصناعية وبما قيمته ٩٢ مليار دولار، في حين تستحوذ الإمارات على المركز الثاني وبحصة ١٠.٥%، تليها قطر في المركز الثالث وبحصة ٦.٩% ثم الكويت بنسبة ٦.٨% والبحرين ٥.٨%.

ورغم التطور الذي شهدته الصناعة الخليجية خلال العقدين الماضيين، إلا أن الصناعات التحويلية لم تتجاوز قيمتها من إجمالي قيمة الصناعة الخليجية نسبة

٥٩٪، إذ بلغت قيمتها في نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٨٨ مليار دولار، ولا تزال هناك فرصة لنموها، لا سيما إذا نظرنا إلى القيمة المضافة المتحققة من هذا النوع من الصناعات للاقتصاد، والتي تقدر بأكثر من الضعفين، مقارنة بتصدير الصناعات الكيماوية البتروكيماوية على هيئة مواد خام أولية، حيث إن عائدات القيمة المضافة للاقتصاد ترتفع بارتفاع عدد أو مراحل التصنيع حتى الوصول إلى المنتج النهائي.

الجدير بالذكر أن هناك فوائد اقتصادية لنمو الصناعات التحويلية إلى جانب ما تحققة من عائدات إضافية للاقتصاد، منها الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية والتشغيلية للمصانع، وتفعيل مساهمة المصانع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، لكون الصناعات التحويلية تعتمد في إنتاجها غالباً على عدد كبير من المصانع ومدخلات الإنتاج، الأمر الذي يساعد على إيجاد فرص وظيفية.

ويتراوح متوسط درجة الاعتماد على اليد العاملة الوافدة في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون بين ٨٠ . ٨٥٪، ويتوزع هذا المعدل على دول المجلس على النحو التالي: بين ٩٠ . ٩٥٪ في كل من الإمارات وقطر والكويت، و٧٠٪ في سلطنة عمان، و٦٣٪ في السعودية، و٤٠٪ في البحرين^{٢٠}.

إن ارتفاع معدل الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة في القطاع الصناعي الخليجي يتطلب إعادة نظر في مناهج التعليم، وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى التعليم الفني والمهني، وتقديم الحوافز إلى المصانع التي تستوعب نسبة معينة من اليد العاملة الوطنية، بما فيها حافز التدريب، والعمل على ربط التعليم ومناهجه بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته. إلى جانب ذلك ضرورة نشر التوعية في المدارس والمعاهد والجامعات، ووسائل الإعلام بأهمية وفضائل العمل الإنتاجي، وعائده الاقتصادي على الفرد والمجتمع، إضافة إلى وسائل أخرى مثل تيسير منح القروض والمعونات للشباب لإنشاء مشاريع صناعية، وتشجيعهم على العمل الإنتاجي ضمن نظام الحاضنات الصناعية، أو المناولة والشراكة الصناعية، وتقديم العون والمساعدة المادية والفنية لهم.

^{٢٠} منظمة الاستشارات الصناعية، ٢٠١١.

وفي هذا الإطار، يمكن تفهّم إجماع الشباب الخليجي عن الانضمام إلى العمل الصناعي، وتفضيلهم القطاع الإداري الحكومي؛ للمزايا التي يتمتع بها، والتي أدت إلى الاعتماد بنسبة كبيرة على اليد العاملة الوافدة.

ومن هذا المنطلق، فالخطط المستقبلية لدول المجلس لتنفيذ مشاريع صناعية ضخمة تعتمد في شكل كبير على الطاقة الكثيفة، مثل التوسعات الجارية في مصانع الأسمدة الكيماوية في قطر والسعودية، ومصاهر الألومونيوم في الإمارات وقطر والسعودية، ومصانع الأسمدة الفوسفاتية في السعودية، ومصانع البتروكيماويات في دول المجلس، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس.

وعلى الرغم من حجم الإنجازات في القطاع الصناعي وأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول المجلس، فلا يزال دور الصناعة التحويلية دون المستوى المطلوب، ولم تستطع أن تحدث تغييرات جوهرية في اقتصاديات دول المجلس. وكانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الماضية تتأرجح بين ١٠.٩٪، أما مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فزادت من ١٥.٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٨.٣٪ عام ٢٠١٠. وهذا دليل على أن قطاع النفط لا يزال له الهيمنة على الاقتصاد الخليجي، وخاصة في ظل توالي ارتفاع أسعاره عالمياً خلال السنوات القليلة الماضية ما بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

لذا فالضرورة تقتضي إعطاء مزيد من الأهمية إلى صناعات تسهم في استكمال حلقات الإنتاج، وتؤدي إلى مزيد من ترابط الحلقات الإنتاجية، والتشابك الصناعي، خاصة في مجال الصناعات البتروكيماوية الوسيطة والنهائية، والمعدنية المصنعة، والصناعات الهندسية وغيرها، وأن تدعم بشتى الوسائل، وتأمين الحلول العملية للتغلب على المعوقات التي تحول دون قيامها والتوسع فيها.

وبطبيعة الحال، إن التوجه نحو توسيع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون، وبالذات للصناعات التحويلية، يتطلب التعامل مع عدد من المعوقات والتحديات، منها ضرورة تحسين البنية التحتية، الذي يتطلب استثمارات كبيرة؛ لتحسين شبكة النقل، وربط دول المجلس بمنافذ بحرية وبرية

وحديدية تربط الأسواق العربية بالعالم الخارجي. ومن التحديات، الحاجة لبناء كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع متطلبات المصانع الخليجية، خاصة أن العمالة الوافدة لا تزال تمثل نسبة عظمى من إجمالي عمالة المصانع الخليجية وهي من ٨٠ إلى ٩٠٪. ومن التحديات كذلك، ضرورة الارتقاء بأداء المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل نسبة عظمى من مصانع تلك الدول، والذي يتطلب إقامة الحاضنات الصناعية، التي تشجع على نقل المعرفة بين المصانع بغض النظر عن نوع الصناعة أو تصنيف المصنع. كذلك فالمراكز الأبحاث والجامعات دوراً في تطوير أدوات وأساليب الإنتاج .

والخلاصة أن قطاع الصناعة يمثل لدول المجلس خياراً استراتيجياً لتنويع مصادر الدخل القومي، والمساهمة في التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر للدخل، لا سيما أن مجال التوسع في الصناعة لا يزال كبيراً، وفرص النمو لا تزال متاحة، خاصة أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخليجي الإجمالي لا يزال متواضعاً في حدود ١٠٪.

مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات في دول مجلس التعاون الخليجي :

تحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي؛ لما له هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها بعض الدول الخليجية. وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظراً لارتباطه المباشر للملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى.

وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول الخليجية إلا أن منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول

الخليجية؛ فالدول المتقدمة أدركت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أنها تغذي المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطة، أما في الدول الخليجية فكان اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة منطلقاً من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقليص دور الدولة في الاستثمار، وضعف قدرة هذه الدول على إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب والفتيات إلى سوق العمل. وبتشجيع ودعم من الدول الخليجية فقد قامت بإنشاء صناديق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتشير بعض الإحصائيات لعام ٢٠٠٨ إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات دول العالم، كما أنها توفر ما بين ٥٠ - ٦٠٪ من إجمالي فرص العمل، كما أنها تسهم بحوالي ٤٦٪ من الناتج المحلي العالمي. وتسهم كذلك بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول من الناحية الإنتاجية، ويقدر تمثيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي في أوروبا، مقارنة بحصة مقدراتها ٤٥٪ من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في اليابان فإن ٨١٪ من مجموع الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من المحاولات الجادة لتطوير الصناعة الخليجية وتنميتها فإن الصناعة التحويلية تساهم بصورة متواضعة في الصناعة الخليجية، إذ أن مساهمة ناتج الصناعة الاستخراجية في الصناعة الخليجية يقدر بنحو (٨١٪ عام ٢٠٠٨)، في حين تساهم الصناعة التحويلية بنحو (١٩٪) من الصناعة الخليجية، الأمر الذي يؤكد أن الدول الخليجية تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لدعم الصناعة التحويلية وتطويرها، وهو ما يمكن أن تساهم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي قدرّ بأكثر من (٣٤١ ألف مشروع)، تمثل نسبة (٩٠٪) من الحجم الكلي للصناعات التحويلية الخليجية، ويعمل بها أكثر من (١.٢ مليون عامل)، يمثل إنتاجها نسبة (٤٠٪) من القيمة المضافة الكلية للصناعات التحويلية الخليجية في عام (٢٠٠٨).

ولهذا، فإن نقص مثل هذه الصناعات يمثل عقبة أمام تنمية الصناعة الخليجية، فلقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتوقع لهذه الصناعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور هذا القطاع في خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول الخليجية باستحداث (١٠٠ مليون) فرصة عمل فيها خلال السنوات العشرين القادمة، ومكافحة البطالة في بعض الدول الخليجية التي تقدر معدلاتها بنحو (٢٤٪)، وترتفع التقديرات في بعض هذه الدول إلى (٣٢٪).

إن الأهمية لمثل هذه المشروعات تكمن في أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعد النمط الغالب للمشروعات في الدول الخليجية؛ فعلى سبيل المثال في دولة الكويت يشكل هذا القطاع ما يقارب من ٩٠٪ من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو ٤٥٪ من قوة العمل، وعمالة وطنية تقل عن ١٪. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٤.٣٪ من المشروعات الاقتصادية فيها، وتوظف نحو ٦٢٪ من القوة العاملة، وتساهم بحوالي ٧٥٪ من الناتج المحلي لدولة الإمارات. ومن جهة أخرى، فإن الأهمية كذلك تكمن في أن القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي يؤدي دوراً مهماً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات. واستناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ نلاحظ أن القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في عام ٢٠٠٦ قد حقق قيمة مضافة للدول الخليجية قدرها (٦٦٦ مليار \$) تقريباً، وهو يمثل حوالي (٤٩٪) من إجمالي الناتج المحلي الخليجي، كما يوفر القطاع الصناعي الخليجي (١٩) ألف فرصة عمل

١) أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي:

تجدر الإشارة إلى أن معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف من دولة لأخرى، فهناك العديد من الدول تعتمد معايير مختلفة من حيث العمالة أو المبيعات أو الاستثمارات، وبالتالي هناك مصادر مختلفة للإحصائيات عن المشروعات الصغير وذلك تبعاً لتلك المعايير المستخدمة. وحتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحداً في الدول العربية، فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف

المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً مثل مصر، بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ أعمال مثل الأردن والعراق، في حين تعرفها اليمن بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من ٤ عمال.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأس مالها المستثمر أقل من مليون دولار أمريكي، أما الصناعات المتوسطة فتمثل المنشآت التي يستثمر فيها ٢ مليون دولار وأقل من ٦ ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها ٦ ملايين دولار فأكثر. وبالتالي من السهولة بمكان أن يتم حصر تلك المشروعات وتحليل مؤشراتنا الاقتصادية على مستوى الدول الخليجية.

وبشكل عام، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكتسب أهميتها في دول مجلس التعاون الخليجي من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائصها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توافر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تفتقرن بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- تستخدم هذه المشروعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد بعض الدول الخليجية في استقطاب الشباب والفتيات الذين يعانون من مشكلة البطالة.
- تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي؛ مما يساعد على تحقيق تنمية مكانية متوازنة للدول الخليجية، وخدمة الأسواق المحددة التي لا تغري المشروعات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو التعامل معها.
- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار مناسبة تتفق مع قدراتها الشرائية.
- توفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وخاصة تلك غير المؤهلة للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم.

- تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها وبين العملاء، كما تسهم أيضاً في تنشيط الصادرات الكثيفة للعمل.
 - تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً مهماً للتكوين الرأسمالي والمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.
 - تلعب هذه المشروعات دوراً مهماً في دعم المشروعات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجدي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تسهم المشروعات الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.
 - تسهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد في تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التركيز العمراني.
- وبصفة خاصة تنبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية من عدة حقائق تتمثل فيما يلي:
- إن هذه المشروعات تشارك في الإضافة إلى الاقتصاد القومي، حيث قدرت هذه المساهمة بنحو ٢٥% في المملكة العربية السعودية، كما تمثل هذه المشروعات نسبة (٩٢%) من إجمالي عدد المشروعات، وتساهم بنسبة (٢٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر منخفضاً مقارنة بدول عربية أخرى. وتمثل هذه المشروعات نسبة ٨٦.١% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لمعيار رأس المال، ويقارب من ٧٦% من إجمالي المشروعات الصناعية في مملكة البحرين.

- إن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل الخليجية تقدر بحوالي (ثلث) القوة العاملة أو يزيد.
- إن هذه المشروعات تعد من الآليات الفعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة والسعر، وخاصة لقطاعات المواطنين من ذوي الدخل المنخفض، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الصناعية والخدمية نحو (٩٧.٧%) من جملة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حوالي ٧٣.٥% خلال عام (٢٠٠٨).
- إن هذه المشروعات الصغيرة تمثل وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة ضخها في صورة استثمارات.
- إن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول الخليجية، وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- وبشكل عام، تختلف مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما يوضحها الجدول رقم (٣). ولا زالت تلك المساهمة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بتجارب دول أخرى.

الجدول رقم (٣)

نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس

التعاون الخليجي عام ٢٠٠٧

النسبة	الكويت	الإمارات	البحرين	قطر	السعودية	عمان
مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	٧	١٢	١٣	٨	١٠	١١

(٢) التحديات التي تواجه الصناعة الخليجية:

تتسم الصناعة الخليجية بضعف تشابكها مع بعض القطاعات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الوطني لكل دولة خليجية، سواء كانت صناعة إحلالية أو تصديرية، لأن السياسات الاقتصادية والقطاعية التي نفذت في الدول الخليجية خلال العقود الأربعة الماضية لم تصل بعد إلى إقامة علاقات تبادلية قوية بين الصناعات القائمة من ناحية، وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية أخرى، مما أثر سلباً على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الخليجي، وحد من قدرته على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ويمكن الإشارة إلى أن الصناعة التحويلية ليست في تكامل مع بعض فروع الصناعة الاستخراجية داخل القطاع الصناعي، إذ لا يدخل من مخرجات هذه الصناعة في الصناعة التحويلية المحلية إلا نسبة ضئيلة منها. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع البناء والإسكان في كثير من الدول الخليجية بالرغم من اعتماده على الإنتاج الصناعي المحلي في توفير احتياجاته من الحديد والاسمنت والأدوات الصحية والزجاج وغيرها، فإنه يتجه إلى الاستيراد من الخارج من هذه السلع نفسها ومن سلع أخرى كثيرة يمكن تصنيعها محلياً^{١١}.

وبإيجاز، فإن أهم التحديات التي تواجه الصناعة الخليجية بشكل عام يتمثل في تدني الوضع التنافسي له في مواجهة الصناعات الأجنبية، إلى جانب ضعف العلاقات التشابكية الصناعية، ناهيك عن تماثل هياكل الإنتاج والصادرات وتباين القواعد الإنتاجية الصناعية في الدول الخليجية وتباين القاعدة التشريعية المتعلقة بالاستثمار في هذا المجال وغيرها من التحديات الأخرى. ويوضح الجدول رقم (٤)، نقاط القوة والضعف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

^{١١} رشيد بداوي، أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩، ٢٠٠٩.

الجدول رقم (٤)

نقاط القوة والضعف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة^{١١} باستخدام نظام SWOT

التحديات (T)	الفرص (O)	نقاط الضعف (W)	نقاط القوة (S)
المعاملة الضريبية.	استغلال الموارد	صعوبة الحصول على التمويل اللازم.	سهولة التأسيس.
المعاملة الجمركية.	المحلية.	عدم توافر المعلومات عن الأسواق.	توفير فرص العمل.
الحماية ومكافحة الإغراق.	مواجهة الضغوط التضخمية.	وجود معوقات هيكلية ذاتية لغياب المهارات الإدارية والتسويقية.	انخفاض المخاطرة لانخفاض رأس المال.
انخفاض الأجور.	المنافسة وفتح أبواب للتصدير.	نقص التشبيك وربط المشروعات ببعضها وتحقيق الترابط الأمامي والأفقي.	استقلالية الإدارة ومرونتها.
التأمينات والمعاشات.	إتاحة الفرص للتجديد والابتكار.	وربط المشروعات ببعضها وتحقيق الترابط الأمامي والأفقي.	القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة.
البطالة الموسمية.	خلق قاعدة من رواد الأعمال وتشجيع المبادرة الفردية.	قلة فرص نقل التكنولوجيا وارتفاع تكلفتها.	زيادة القدرة على التجديد والابتكار.
الفن التكنولوجي.	الحد من الاحتكار.	تخلف برامج الدعم التنظيمي والمؤسسي للمشروعات.	ارتفاع جودة الإنتاج.
شروط الجودة.	تقليل الواردات.	نقص التجمعات الصناعية.	وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافياً.
السلامية البيئية.	المساهمة في التنمية الصناعية وإعادة هيكلة الصناعة.		فرص التدريب.
تطوير التعليم.			
التشريعات والقوانين المنظمة.			
إجراءات التسجيل، وبدء النشاط والخروج من السوق.			

^{١١} حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، ٢٠٠٩.

أهم المرتكزات التنموية لاستراتيجية اقتصادية متوازنة ومستدامة :

قبل التطرق لمرتكزات التنمية الاقتصادية كأساس لوضع استراتيجية لها، يجب الإشارة إلى بعض الحقائق المستخلصة من خلال مراجعة ما ورد في متن البحث، من هذه الحقائق:

- إن تشخيص الواقع الاقتصادي في دول المجلس قد تم استيفاؤه من خلال عدد من الدراسات التي قامت بها جهات محلية وعالمية. وبالتالي فجوهر المشكلة الاقتصادية يتمثل في ضيق القاعدة الإنتاجية، وهيمنة القطاع العام، والخلل في تركيبة السكان والعمالة، والتوسع في الإنفاق الاستهلاكي العام.
 - أن خيارات التنمية الاقتصادية واضحة، وتجاهلها يمثل خطوة إلى الخلف، حيث صناديق الثروة السيادية وعوائد النفط يجب أن تقوم بدورٍ فاعلٍ، والمملكة العربية السعودية قد انطلقت نحو ذلك المسار التنموي.
- وفيما يلي نستعرض أهم المرتكزات الأساسية التي يجب مراعاتها عند وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية^{٣٣}:

١. إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

مرت المنطقة بعدة أزمات اقتصادية، كان آخرها تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت نهاية عام ٢٠٠٨، وبالتالي، تستدعي الضرورة إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية والعودة بهذا الدور إلى ثوابته الاقتصادية والإدارية في ظل الحرية الاقتصادية كأحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي. فهذا الدور لم يكن بالشكل المطلوب، إذ تسيطر معظم الدول على الكثير من القطاعات الاقتصادية، دون إشراك القطاع الخاص. لذا لا بد للقطاع الخاص أن يقوم بدوره التنموي متحرراً من المفاهيم والممارسات الخاطئة، متحملاً المسؤوليات الاجتماعية، في إطار المنافسة الحرة والفرص المتكافئة وآليات السوق.

^{٣٣} غرفة تجارة وصناعة الكويت، أدبيات المؤتمر الثاني للقطاع الخاص، الموقع الإلكتروني، ٢٠١٣.

٢. إصلاح الإدارة العامة:

في إطار أي استراتيجية اقتصادية، وفي إطار إعادة الدور الاقتصادي للدولة. وهذا التغيير يتطلب إعادة هيكلة التنظيم الحالي للإدارة العامة بما ينسجم مع الدور الجديد، فالوضع الحالي للأجهزة الحكومية في معظم دول المنطقة يتصف بأنه أقل كفاءة وأكثر كلفة. حيث واقع الإدارة العامة في معظم تلك الدول يعتبر أحد المعوقات التنموية. وتعاني هذه الإدارة من تضخم في الحجم وندرة في الكفاءات. وبالتالي لابد من تغيير هذا النمط من العمل، من أداة لتوزيع الثروة إلى أداة تنموية لزيادة الإنتاجية والتنافسية.

٣. إصلاح الوضع المالي:

تعتمد دول المجلس على مصدر وحيد للدخل، هي عائدات النفط، وبالتالي، فإن الهدف الاستراتيجي لتنوع مصادر الدخل لا زالت دون المستوى المطلوب. ويجب التنويه، إلى أن استراتيجية التنمية الاقتصادية تستدعي الانتقال بهذا الهدف من التنظير إلى الواقع، من خلال آليات عمل تجسد مفهوم تنوع مصادر الدخل، وإلا سيظل الاقتصاد ريعي واستهلاكي لا يحقق الأهداف المرجوة لرفاهية المواطن كهدف ووسيلة لأي تنمية مستهدفة. هذا التوجه يتطلب اعتماد آليات رقابية فاعلة على الميزانيات العامة، وإعادة النظر في شبكة الأمان الاجتماعي، لتتسع خدماتها شريحة أكبر من المواطنين. وضرورة وجود برنامج لذوي الدخل المحدود، ووقف كل أشكال هدر المال العام.

٤. تغيير النظام التربوي لتطوير التنمية البشرية:

في هذا الجانب لا ننظر إلى مسألة إدخال الوسائل التكنولوجية فحسب، بل ضرورة تغيير النظام التربوي في مفهومه وأساليبه عمله، ومؤسساته ومناهجه. لأن معطيات المرحلة تؤكد أن على النظام التربوي تطوير رأس المال البشري، وإعداد المواطن الصالح القادر على الإسهام في العملية التنموية. ويجب التعامل مع ذلك ليس من منطلق تحمل الدولة هذه المسؤولية، بل على المجتمع تحملها، بما فيها تحمل القطاع الخاص

مسئوليته في هذا الجانب من خلال إشراكه بتحمل دوره في تنمية الموارد البشرية في المجتمع.

٥. تكوين بيئة مقاومة للفساد الإداري والمالي:

تعاني دول المنطقة من ظاهرة الفساد، والتي تختلف من دولة لأخرى. والحقائق تؤكد استفحال ظاهرة الفساد كلما زادت هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، وكلما ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أن تلك الظاهرة تقلص من فرص الاستثمار في الدولة. وبالتالي فأي استراتيجية يجب عليها محاربة هذه الآفة على المجتمع، من خلال احترام القوانين، والتزام الشفافية، وتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاعين العام والخاص، وضرورة تعزيز دور المؤسسات القضائية، والإسراع في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية.

وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الوقائع تؤكد أن نجاحها ودورها في مسيرة التنمية في أي مجتمع يتوقف على إتباع عدد من الآليات المقترحة التالية:

(١) وضع خطة خليجية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى، سواء على مستوى الدولة أو المستوى الخليجي. وبحيث تستند الخطة على عدد من الأسس، منها استهداف إنشاء التجمعات الصناعية، وخاصة تلك التي لها روابط أفقية ورأسية. إلى جانب ذلك، التوسع في إنشاء حاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(٢) إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية بهدف توحيد مفهوم المشروعات الصغيرة وتوصيفها، سواء من حيث العمالة أو رأس المال أو التكنولوجيا. وكذلك تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل عائد اقتصادي وتبادل الخبرات بين منظومة المشروعات الصغيرة وغيرها. إنشاء مصرف خليجي مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل خليجية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لخطة معينة تحدد الأولويات، إلى جانب تعظيم دور المصارف الخليجية لتمويل تلك المشروعات.

٣) تفعيل دور الاتحاد الخليجي للمنشآت الصغيرة من خلال ممارسته مهامه واختصاصاته وخبراته، ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات التي تعمل في هذا المجال. وإلى جانب ذلك الاهتمام بالصناعات التقليدية والحرف الفنية والمهن التراثية وحمايتها وإعادة الاعتبار لإنتاجها من خلال توفير كافة الشروط اللازمة لإستمراريتها.

٤) توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية، وبالتالي في العملية التمويلية.

٥) إنشاء شبكة خليجية لبيانات وإحصائيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية تمكن من توفير قواعد بيانات متخصصة، وتوفير بيئة لتبادل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة لتساهم في وضع السياسات الرامية إلى تحسين بيئة العمل الملائمة لنمو هذا القطاع.

٦) إقامة التشبيك وربط المنشآت الصغيرة وبالشركات الكبيرة والأجنبية لما من شأنه رفع مستوى وإنتاجية الكثير من المشروعات الصغيرة.

٦. النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث :

أولاً : النتائج :

- بناء على ما تقدم، يمكن أن نستخلص أهم النقاط الأساسية، ومنها:
- إن واقع اقتصاديات دول المنطقة تؤكد أنها بعيدة عن تحقيق الأهداف التنموية، إذ لا يزال الاقتصاد يعتمد بدرجة رئيسية على النفط، وأن الهدف التنموي لتنوع مصادر الدخل لا زال في مراحل الأولى.
- لم تستفد معظم دول المنطقة من الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، إلى جانب ضعف دور الصناديق السيادية التي تمتلكها دول المنطقة، وهذا ما أثبتته الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- لم تستفد معظم دول المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة إلى إدخال التقنية، وتدريب الكوادر الوطنية على أحدث الوسائل التكنولوجية، لأن دول المنطقة لا تحتاج إلى رؤوس أموال، إنما إلى تكنولوجيا ومعارف حديثة.

• تواجه خطط التنمية في دول المنطقة تحديات منها: سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وتضخم جهاز الإدارة العامة، وارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف النظام التربوي، وعدم قدرته على تنمية رأس المال البشري، وأخيراً تفتي ظاهرة الفساد المالي والإداري في معظم دول المنطقة.

• الانكشاف التجاري على الخارج بدرجة عالية، تدل على الاعتماد الكلي عليه لتلبية احتياجات التنمية.

وفي الخلاصة يجب التأكيد أن تعظيم دور المشروعات الخلية في تنمية الصناعة الخلية يتطلب بداية تطوير الصناعة الخلية بصفة عامة، وتعزيز تنافسيتها، وانتهاز الفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تتحول المشروعات الخلية الصغيرة والمتوسطة تدريجياً إلى الاعتماد على المعرفة، من خلال تطوير ثقافة التعلم، وتأمين الظروف المؤدية إلى التطوير المنتظم للقوة العاملة بأكملها.

ويعد تحسين البيئة الكلية للاستثمار، والعمل على إصلاح المالي، وغزالة المعوقات الناتجة عن اختلالات السوق، وتخفيض كلفة أداء الأعمال، وتسهيل الإجراءات، واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية، وتحسين القدرات التنافسية، وتوفير الحوافز، وتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص من عوامل تحسين المناخ الاستثماري الذي تتطلبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لبناء قدراتها.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضطلع بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وينبغي إدماج إستراتيجية تنمية تلك المشروعات ضمن الإستراتيجية الصناعية الشاملة، وربطها باحتياجات التنمية الصناعية التي تحددها هذه الإستراتيجية.

إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتماد استراتيجيات مستقلة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون النظر إلى مسألة التنمية الصناعية برمتها في ضوء مجمل احتياجات التطوير الصناعي، وفي ضوء أولويات هذه الاحتياجات، ومدى توافر الموارد المناسبة لتحقيق الأهداف الصناعية، وتحقيق احتياجات تطوير هذه الموارد، فضلاً عن

مجالات النهوض والتقدم وفرص التعامل بكفاءة مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الجديدة، وأهمها ثورة المعلومات والاتصالات والتحرير التجاري، والتي نجم عنها تطور في مفهوم المزايا النسبية وتصاعد في التركيز على الكفاءة التنافسية.

وقبل الشروع في التوصيات، يتطلب الأمر، هنا، بيان مجموعة من الملاحظات حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا بد من تشخيصها، لتتضح الرؤية خصوصاً في ظل المتغيرات الدولية الراهنة التي تستدعي إعادة النظر في المفاهيم القديمة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الملاحظة الأولى :

غالباً ما ينظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية الشاملة، أو حتى من دون وجود أي استراتيجية صناعية شاملة، ومن دون ربط هذه المشروعات باحتياجات التنمية الصناعية التي تحددها هذه الاستراتيجية إن وجدت. ويخشى من أن يؤدي التركيز على هذا القطاع إلى تهميش الاقتصاديات العربية، وأن تلعب دوراً سلبياً من حيث تبيدها للقدرة الاقتصادية للدول العربية.

ومن غير المنطقي اعتماد استراتيجيات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قائمة بحد ذاتها، حسبما تدعو إليه منظمات الأمم المتحدة التي ترعى برامج مخصصة لمساعدة الحكومات العربية في هذا الإطار، بل لا بد من النظر إلى مسألة التنمية الصناعية برمتها في ضوء مجمل احتياجات التطوير الصناعي، وفي ضوء أولويات هذه الاحتياجات، ومدى توافر الموارد المناسبة لتحقيق الأهداف الصناعية.

الملاحظة الثانية :

تتضمن وضع استراتيجيات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دون دراسة احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير المحتملة، ومن دون تحديد مجالات معينة ذات مزايا نسبية من إنتاجها أو تتمتع بفرص مجدية لتوظيف الاستثمارات وتحظى بقدرة على التسويق بكفاءة تنافسية عالية.

الملاحظة الثالثة

اعتبار هذا القطاع قطاعاً دولياً يحتل موقعاً متديناً في درجات سلم العمليات الصناعية. وتكمن الملاحظة الأخيرة في استبعاد الجهات المعنية من وضع برامج التنمية الخاصة بهذا القطاع.

ثانياً : التوصيات:

- يوصي الباحث العمل على إدراج عدد من العناصر الرئيسية للنهوض بالواقع الاقتصادي نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال تقديم الدعم الفني والمؤسسي للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، من هذه العناصر:
- ضرورة إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص.
 - السعي لإصلاح الإدارة العامة. وضرورة العمل على تكوين بيئة مقاومة للفساد المالي والإداري.
 - إصلاح الوضع المالي للدولة.
 - العمل على تغيير النظام التربوي؛ لتطوير رأس المال البشري.

هوامش البحث :

- ١) الجريدة الاقتصادية الالكترونية (السعودية)، ٢٥، مايو، ٢٠١٠.
- ٢) مجلة الإيكونومست، أبريل، ٢٠١٢.
- ٣) قاعدة معلومات الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣. وتقارير ونشرات أجهزة وإدارات الإحصاء في دول مجلس التعاون، ٢٠١٢.
- ٤) قاعدة المعلومات الإحصائية. الأمانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣.
- ٥) غرفة تجارة وصناعة الكويت، التقرير الاقتصادي لعامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.
- ٦) البنك الدولي، وحدة تطوير نظم المدفوعات، ٢٠١٠.
- ٧) مكتب العمل الدولي، التقرير السنوي لعام ٢٠١١.
- ٨) صندوق النقد الدولي، النشرة الدورية، أبريل، ٢٠١٢.
- ٩) البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، سبتمبر، ٢٠١٢.
- ١٠) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل، ٢٠١٢.
- ١١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١.
- ١٢) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير في ١٣، أكتوبر، ٢٠١١.
- ١٣) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير في ١٣، أكتوبر، ٢٠١١.
- ١٤) منظمة التجارة العالمية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩.
- ١٥) قاعدة المعلومات الإحصائية. الأمانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣.
- ١٦) قاعدة المعلومات الإحصائية. الأمانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣.
- ١٧) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير، أكتوبر، ٢٠١١.
- ١٨) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير، أكتوبر، ٢٠١١.
- ١٩) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير، أكتوبر، ٢٠١١.
- ٢٠) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، تقرير، أكتوبر، ٢٠١١.
- ٢١) رشيد بداوي، أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩، ٢٠٠٩.
- ٢٢) حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، ٢٠٠٩.
- ٢٣) غرفة تجارة وصناعة الكويت، أدبيات المؤتمر الثاني للقطاع الخاص، الموقع الالكتروني، ٢٠١٣.